

والكسر زبانه والنا الحركة الزبانية هي التي تعرض للاجسام مثل الحركة الكائنة قالوا ان الحركة لو كانت
 سابقا لحركة المكان الكائنة بالحرية مستغنيا عن التكامل بالحرف لان السابق عن السبوق
 بطلنا لا يتخذ من نفسه حدا قائما وانه لا يمكن لنا التكامل بالحركة دون التكامل بالحرف واعترض
 العلامة في شرح الموافيق بان ليس من ابطال المقدم اكره على الحرف ايضا لجواز ان لا يسلط
 الاخر على بطلان محال الاستغناء عدم بوقفه كذا في الوجود كما هو في مادة الين ابطال
 ان لا يندرج في ان التصفية في مثل السوف احد على الاخر انه لا يمكن وجود احدهما على
 الاخر مع ان لا يمكن وجود احدهما بدون الاخر ولهذا زاد كاشفاً وجود اكره في غير ذلك
 والعلل بعد عرض حجة في مثل حده وهو ان يقال ان قول ان هذه تضار وتضم
 بعد نقل الواو قلبها عن موضعها الى الاخر فاجاب بان هذا بعد غير محطد اي لا يمكن اطلاق
 لانه في نفسه يفسخ انما يقال اللفظ الذي يوضع لشئ الاسم الذي هو في الاصل بل على
 الرضة لانه ان اللفظ المذكور في نفسه يفسخ ما لا الاسم بل لا يجاب بان له في اقبل فلان
 الاسم له وراومه ان لا اعتد بان له ولا يتقيد اليه استعماله لانه انما قلنا اصله في
 الاسم اذ لو كان اصله السوزم كذا للعلل لان فيه عللا لحرف الواو وسكر الحرف
 وموضع الهمزة عنهما كحلاف ما لو كان الاسم اصله الوسم ومن هذا يظهر ان قول اولي التمسك
 على ما ينبغي بل الوجه ان يقال اولى هو وجهه ولذا قال العلامة التفارابي وغيره ان الاسم
 عند التمسك يفسخ من الوسم والاسم في العلم ان كون الكلمة المراد او اكره او غيره
 من الكلام الفصح لا يلا اقصده لانه لا قال انما اصلا اذ هو كقولنا بل معناه انه لا يخفى
 بحذفها وفي الراجح لا يكون محذوفه وقد يكون لفظه وقد يحذف والقوله المعنوية كانه قد
 واللفظ كونه بين اللفظ وحفظ الوزن وفان ذلك الحام الاسم في قوله كما سمع اسم
 بالمالحة في مسعى كونه في مسعى الزان المفسد اولى واما الزيادة في اللفظ المذكور
 فبالاظهار فافادها في ارضه الصفة كما هو في الشئ فينظر ان لم انقسم الشئ
 الى جزأين غيره اذ الصفة لا ترجع عن الذات بان استغنى الصفة في الشئ ان
 غير لزم العظام كاجماع عن الشئ النفس المسعى والى غيره وبطلان ذلك حال الشئ في العظام

في شرح الموافيق قال الامدي قدس سره الشيخ ابو الحسن الأشعري وواعظ الصفاية
 الى ان من الصفات ما هي عين الموضوع في الوجود ومنها هو غيره وهي كهيئة
 العين متعارفة عن الموضوع كصفات الافعال من كونها حلق ورازقا وغيرهما
 ومنها ما لا يقال انه عين ولا غيره وهي ما يتغير الكائنة بوجودها في الوجود
 وغير ذلك من صفات الله تعالى فيكون متغيرا في الوجود ان يجوز الاستغناء
 بينهما هو بوجه اقول في النظر المذكور الاليات يقال المراد من صفة
 الشئ ما هو صفة ذاتها او حقيقة فالاول كما هو في صفة الحسيب
 وغير الموضوع في الحقيقة عند الشيخ الاشعري ويقال ما يمكن ان يشق
 من لفظ من اجل عدل كذا الشئ او يقال المراد من الصفة مدلول اللفظ
 الذي يحمل عليه ينصرف فيه كما يدل عليه ما سبق مع ما نقل صاحب الحواشي
 عن شرح الموافيق ان قد اشتمل على في ان الاسم هل هو نفس الشئ
 ام غيره ولا يشك بما نقل انه ليس النزاع في لفظ فرس انه هو الحيوان
 المحض او غيره بل في مدلول الاسم المراد من حيث هو باعتبار
 اصراخ صادق عليه بما رض له فكل ذلك الشيخ قد بهن الاسم عين السمي
 نحو الله قائم على الذات من غير اعتبار امر فيه وقد يكون غيره نحو الخالق
 والرازق مما يدل على نسبتها الى غيره ولا شك انها غير وقدا يكون
 لا هو ولا غيره قال صاحب الحواشي في حيث اذا ذكره الفصح من ان الاسم
 قد يكون عين السمي ولا يكون غيره لا يتصرف في امر غيره من ان مدلول
 الاسم هو الذات من حيث هو ام باعتبار امر صادق عليه اذ لو كان الذات
 باعتبار امر صادق عليه مدلول الاسم لكان لاحالة بهد الا اعتبار مسماة
 قبله في الامر عين السمي وانظر عند الشيخ من ان اسم الله تعالى الذات من
 غير اعتبار هو غير مدلول الاسم فيه المعهود بالحق اول تعاضل جميع الصفات
 الكائنة كما مر ليقول او ذات من حيث هي هي غير مقبول لئلا لا يخفى ولو

اول